

دراسات محكمة

المقاربة التونسية لحقوق الإنسان
وأثرها على الانتقال الديمقراطي

محمد بالراشد

أستاذ باحث في علم الاجتماع

جامعة جندوبة - تونس.

10 أبريل 2025



ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تبيين انعكاس مقاربة الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في تونس لحقوق الإنسان خلال فترة الانتقال الديمقراطي، وكيف أثرت تلك المقاربة في ذلك المسار برمته. ذلك أنّ منطلق الثورة التونسية كان حقوقيًا ولكن بصيغة اجتماعية اقتصادية محورها الحق في التنمية والحق في التّشغيل، الأمر الذي يحفّز عن البحث عن طبيعة تلك المقاربة وما إذا جسّدت قطيعة مع المقاربات التونسية لحقوق الإنسان ولا سيّما منها تلك التي اعتمدت واتّبعت من قبل النخبة السياسية منذ الاستقلال والتي بدت فيها القطيعة بين النصوص والواقع جليّة وواضحة.

Abstract

This paper aims at demonstrating the reflection of the approach of social and political actors in Tunisia to human rights during the period of democratic transition, and how that approach affected that entire process. This is because the starting point of the Tunisian revolution was human rights, but with a socio-economic nature centered on the right to development and the right to employment, which motivates research into the nature of that approach and whether it embodies a break with Tunisian approaches to human rights, especially those that have been adopted and followed by the political elite since independence and in which the break between texts and reality appeared clear and clear.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

لا يُنكر أحد في تونس أو خارجها أنّ انتهاكات حقوق الإنسان كانت من الأسباب الرئيسية المباشرة للثورة التونسية في شتاء 2010-2011 والتي أفضت إلى مغادرة الرئيس بن علي للبلاد فدخل تونس مرحلة الانتقال الديمقراطي. فقد جسدت الحادثة المنطلق (حادثة إحراق البوعزيزي لنفسه) ردّ فعل شابّ من منطقة داخلية على طريقة تعامل الدولة مع فئات اجتماعية باتت عاجزة عن تأمين الحقّ في عيش كريم. وهكذا كان منطلق الاحتجاجات المطالبة بالحقّ في شغل يحفظ كرامة الإنسان. وقد اختزل الشباب المحتجّ ذلك المطلب في شعار بليغ "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" في إشارة منهم إلى الفساد والتجاوزات الكبيرة التي قام بها المقربون من الرئيس آنذاك. ومن هنا كان على النخبة السياسية التي تولّت قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية أن تأخذ بعين الاعتبار هذا البعد الحقوقي الذي كان قادح الاحتجاجات التي جاءت بتلك النخب إلى الحكم. ولكنّ المقاربة التونسية لحقوق الإنسان في تلك المرحلة أثّرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعرّث مرحلة الانتقال الديمقراطي.

1. الإشكالية:

لما كانت المطالبة بحقوق الإنسان العامل القادح للثورة التونسية، فإنّ التعاطي مع تلك الحقوق وطرق إعمالها في الواقع اليوميّ للتونسيين ستكون عوامل حاسمة في نجاح مسار الانتقال الديمقراطي أو في تعرّثه. ومن هنا يكون من الوجيه والمنطقيّ التساؤل عن طبيعة المقاربة التونسية لحقوق الإنسان خلال تلك الفترة وتأثيرها في ذلك المسار. بعبارة أخرى، ما هي خصائص المقاربة التونسية لإعمال حقوق الإنسان في تونس في فترة الانتقال الديمقراطي؟ وما أثرها على تلك العملية؟

2. منهجية الدراسة:

تقوم الدّراسة على منهج وصفيّ تحليليّ يستعين بالتاريخ الاجتماعيّ لأنّ إعمال حقوق الإنسان في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطيّ يتطلّب إلى جانب التّركيز على الرّاهن تأمل الماضي قصد الوقوف عند الجذور، ومن ثم على الأرضية الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي يفترض أن تؤطر مقاربة النّخب التونسية لحقوق الإنسان زمن الانتقال الديمقراطيّ.

3. أهميّة الدّراسة:

تتأتى أهميّة هذه الدّراسة من عدّة معطيات يمكن إجمال أهمّها في النّقاط الآتية:

- كانت حقوق الإنسان من الأسباب المباشرة للثورة التونسية، ومن ثم لدخول البلاد مرحلة الانتقال الديمقراطيّ. بمعنى أنّ الاحتجاجات الشعبيّة التي بدأت شبابيّة وانتهت إلى انتفاضة شعبيّة دفعت الرئيس إلى مغادرة الوطن كانت ذات دوافع حقوقيّة بالأساس. ولذلك لا غرابة أن تصدّرت المطالبة بالحقّ في الشّغل الشعارات التي رفعها المحتجّون.
- تبنّت مختلف التّنظيمات السّياسيّة - على اختلاف مرجعيّاتها (الليبراليّة-اليساريّة-الإسلاميّة-القوميّة) المقاربة الحقوقيّة في رؤيتها للثورة التونسية وما ترتّب عنها، حتّى أنّ الثورة نفسها سُمّيت ثورة الحرّيّة



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

والكرامة، في إشارة من تلك التّنظيمات لاستعدادها لتلبية مطالب تلك الشّرائح الاجتماعيّة التي ثارت على النّظام السّابق وتمكينها من التّمتع بالحقوق التي حُرمت منها لفترات طويلة.

- اتّفقت مختلف التّنظيمات السّياسيّة على المحافظة على ما أسمته ب"المكاسب الحقوقيّة" التي تحقّقت للمرأة التونسيّة، حتّى أن تلك الأطراف اتّفقت على إدراج مبدأ التّنصف بين الجنسين في التّرشح للمجلس الوطنيّ التأسيسي ثم لاحقا لمجلس النّواب.

- رفعت تونس بشكل رسميّ أهمّ تحفّظاتها على اتفاقيّة "سيداو" (اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة) وذلك في نيسان/أفريل 2014. وهو ما يعني انخراط تونس بشكل مطلق في البعد الكونيّ لحقوق الإنسان الخاصّة بالمرأة.

- لعبت المنظّمات المعنيّة بحقوق الإنسان دورا متزايدا على السّاحة الوطنيّة وفي مجالات مختلفة، ونكتفي في هذا السّياق بالإشارة أوّلا إلى الدور الذي لعبته الرابطة التونسيّة لحقوق الإنسان في إنجاح الحوار الوطنيّ والذي انتهى بتتويجها إلى جانب الاتّحاد العام التونسيّ للشغل والاتّحاد التونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعة التّقليديّة والهيئة الوطنيّة للمحاميين بجائزة نوبل للسلام لسنة 2015. وكذلك للدّور المتزايد للمعهد العربيّ لحقوق الإنسان في التّربية على حقوق الإنسان حيث أبرم شراكة مع وزارة التّربية انتهت إلى إعادة التّظر في برامج عدد من الموادّ الدّراسيّة في المراحل الابتدائيّة والإعداديّة والثّانويّة من منظور حقوقيّ. وقد امتدّ هذا العمل على ما يناهز السّنتين (2012-2014).

- في مقابل هذا الاعتراف المجمع عليه بأولويّة حقوق الإنسان بالرّعاية، عرف إعمال تلك الحقوق تعثّرا عبّرت عنه موجات الهجرة الشّبابيّة النّظاميّة وخاصّة غير النّظاميّة التي جسّدت حالة من الإحباط واليأس من التّمتع بالحقوق التي تمّت المطالبة بها. وقد بلغ هذا الإحباط حدّا جعل العائلات تبحث في صيغ مساعدة أبنائها على مغادرة البلاد (توفير المبلغ الماليّ اللازم للهجرة). كما تجسّد ذلك التّعثر من خلال تراجع مشاركة الشّباب في الاستحقاقات الانتخابيّة التي عرفتها البلاد.

- استمرّ التّفاوت الجهويّ على حاله، وتواصل معه عدم تمتّع جزء كبير من ساكنة المناطق الدّاخليّة بحقوق الإنسان عامّة والحقّ في التّنمية خاصّة.

- بروز الانتماءات الأوّليّة مثل العروشيّة (القبليّة) والجهويّة (المناطقية)¹ كأطر للمطالبة بحقوق الإنسان، وهي مفارقة تسترعي الانتباه لأنّ المطالبة بحقوق الإنسان لا تكون تحت راية الانتماءات الأوّليّة التي تعني الانطواء على الدّات والتي أدّت في حالات معيّنة إلى تهديد المصلحة الوطنيّة (توقّف إنتاج الفسفاط والبتروول). بمعنى أنّ جزءا من الشعب التونسيّ اختار المطالبة بحقوقه من خلال الانتماء إلى الجهة والعرش وليس من خلال التّنظيمات السّياسيّة التي تكاثر عددها حتّى ناهز ما يزيد عن مائتي حزب سياسيّ.

¹ من ذلك مثلا مطالبة نقابة التّعليم الابتدائيّ بجهة تطاوين (الجنوب الشرقيّ التونسيّ) بتمكين أبناء الجهة من حقّهم في العمل قبل انتداب خريجيّ شعبة التّربية والتّعليم القادمين من جهات أخرى، أنظر بلاغ نقابة التّعليم الابتدائيّ بتطاوين بتاريخ 2022/9/15.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

يُحفّز هذا الواقع المتناقض لحقوق الإنسان في تونس في فترة ما بعد 2011 على البحث المعمق بغاية فهم نوعية مقارنة تلك الحقوق وتفسيرها، خاصة وأنّ هذه المفارقات التي عرفها واقع حقوق الإنسان في تونس جعلت كلاً من السكرتير العام للأمم المتحدة بان كيمون والمفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة يُشيدان "إثر زيارة العمل التي أديها إلى تونس سنة 2015 بعزيمة الشعب التونسي في تحقيق طموحاته في مجال حقوق الإنسان منذ 2011. واعتبرا أنّ مسار التحوّل الديمقراطي في تونس أنموذج للمنطقة العربيّة على الرّغم من وجود الكثير من التّحدّيات والعقبات"². بمعنى أنّ وضع حقوق الإنسان خلال مرحلة الانتقال الديمقراطيّ اتّسم بنوع من التّضارب بين الرّغبة والتّحدّيات. ولهذا السبب "نمّن المفوض السامي الدور الفعّال والحيويّ للمجتمع المدنيّ في ضمان الانتقال الديمقراطيّ على الطريق الصّحيح من خلال مسار الحوار الوطنيّ وتيسير الإصلاح التّدرّجيّ لاسيّما في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقاليّة، إلّا أنّه لاحظ وجود تحديّات هامة وعدد من النّقائص ومن التّحدّيات في مجال حقوق الإنسان منها الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمساءلة والعدالة ومعاملة السّجناء والموقوفين وإنجاز الإصلاحات القانونيّة إضافة إلى الوضع الصّعب في البلاد"³. بمعنى أنّ حصيلة مسار الانتقال الديمقراطيّ على مستوى حقوق الإنسان على أهميّتها تظلّ محدودة أمام التّحدّيات العديدة التي تلامس أبعادا حقوقيّة مختلفة.

تجعل هذه العوامل المتداخلة - التي تكشف عن وضع هشّ لحقوق الإنسان في تونس في فترة الانتقال الديمقراطيّ - من البحث في طبيعة المقاربة المتّبعة في أعمال حقوق الإنسان أمراً مبرّراً ومشروعاً ووجيهاً لأنّ نجاح مسار الانتقال الديمقراطيّ تماماً مثل تعثّره يمرّان بإعمال حقوق الإنسان وفق المبادئ التي تحكمها وهي الكونيّة والتّرابط وعدم القابليّة للتجزئة.

4. مفاهيم الدراسة:

أ. حقوق الإنسان

توجد تعريفات عديدة لحقوق الإنسان منها أنّها "أحد فروع العلوم الاجتماعيّة الذي يختصّ بدراسة العلاقات بين النّاس، استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرّخص الضّروريّة لازدهار كلّ كائن إنسانيّ"⁴. بمعنى أنّها فرع من فروع العلوم الاجتماعيّة له زاوية نظر خاصّة للعلاقات بين البشر تجعله يركّز على كرامة الإنسان. وهي في هذا المجال تلتقي ولو إلى حدّ مع علم الاجتماع الذي يهتمّ بالعلاقات الاجتماعيّة أو الذي يتّخذ من العلاقات الاجتماعيّة مركز اهتمام⁵.

² إشراق بن الزين؛ تقييم مسار حقوق الإنسان في تونس: 5 سنوات بعد ثورة 14 جانفي 2011، ضمن أمين الغالي (تقديم)؛ تقييم الانتقال الديمقراطيّ في تونس بعد 5 سنوات، تونس، مركز الكواكب للتحوّلات الديمقراطيّة، 2015، ص 13.

³ المرجع نفسه، ص 14.

⁴ أحمد الرّشيدي؛ حقوق الإنسان في أربعة عقود: إنجازات كبيرة وإشكاليّات مستمرة، السّياسة الدوليّة العدد 161، يوليو 2005، المجلّد 40، ص 125.

⁵ للمزيد حول العلاقات كموضوع مميّز لعلم الاجتماع يُرجى الرجوع إلى:



كما تعرّف حقوق الإنسان أيضا بأنها "عبارة عن مبادئ يمكن للأفراد بحسبها أن يتصرّفوا، كما يمكن وفقها للدول أن تشرّع وتحكم. ولكنها أيضا عبارة عن قيم تطمح لها الإرادات البشرية. وحقوق الإنسان من حيث هي قيم تشكّل مثلا أعلى وأقفا لم يتم بلوغه على النحو الأكمل بدون شك"⁶. ويقدم هذا التعريف حقوق الإنسان على أنها مبادئ توجّه سلوكيات الأفراد، أي تؤطر تفاعلاتهم مع الآخر فردا كان أو جماعة. وهي أيضا موجّهة لتشريعات الدول. ولكنها كذلك مثل عليا تطمح الإرادات البشرية إلى تحقيقها وتجسيمها.

ودون عرض مزيد من التعريفات لحقوق الإنسان، نستخدم تلك الحقوق في هذه الدراسة بمعنى الحقوق المتأصلة في الفرد والتي يمتلكها بشكل مستقلّ عن أي اعتراف من قبل سلطة سياسية"⁷. فهي بذلك مشترك إنسانيّ بُني خلال مسيرة طويلة قطعها الإنسانية عبر التاريخ. وهي من هذا المنطلق "ليست مجرد لائحة للحقوق، وإنما هي تصوّر أخلاقيّ يحمل معه رؤية محدّدة للعالم وللإنسان. والعلاقات الاجتماعية تتطلب مراجعة صارمة للعديد من المقولات والمفاهيم التي اعتدنا أن نصف بها أنفسنا ونحاكم بها غيرنا، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة قراءة تاريخنا الخاص وتجديد فكرنا الديني"⁸. أي أنّ تلك الحقوق المتأصلة في البشر تحتاج إلى أكثر من تعدادها ووضعها في قائمة، إنّها تستدعي ثقافة تتمّ تبيئتها فيها تكون مغايرة للثقافة التي كانت سائدة وهو ما يفرض علينا إعادة قراءة جزء من المسلّمات التي حكمت علاقتنا بذواتنا وبالآخر.

و"يتسم مفهوم حقوق الإنسان بأنه حركيّ يتطوّر مع العصور ويخضع لمقتضيات كلّ عصر"⁹. وقد نجم عن ذلك التطوّر بروز ما يسمّى بأجيال حقوق الإنسان، حيث يشمل الجيل الأول الحقوق المدنية والسياسية (الحقّ في الحياة والحرية والأمان الشخصي والتحرّر من الرق والتعذيب والمساواة أمام القانون والحقّ في محاكمة عادلة والحقّ في المشاركة في الحياة السياسية...). ويضمّ الجيل الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحقّ في التعليم، الحقّ في الصحة، الحقّ في المشاركة في الحياة الثقافية...). ويغطّي الجيل الثالث ما يُعرف بحقوق التضامن (الحقّ في التنمية المستدامة، الحقّ في بيئة سليمة...). ولعلّ البشرية في حاجة إلى جيل جديد من الحقوق نظرا للتقدم الكبير الذي عرفته البشرية ولبروز حقوق ما فتئت تشدّ إليها الانتباه مثل الحقوق الثقافية التي لا يريد من خلالها الإنسان أن يكون مثل غيره بل أن يكون آخرًا على حدّ قول عالم الاجتماع الفرنسيّ آلان توران¹⁰. A. Touraine.

وعلى الرّغم من التطوّر الذي عرفته هذه الحقوق، فإنّها تظلّ محكومة بمبادئ ناظمة لها ومؤطرة لعملية إعمالها وأهمّها أنّها حقوق مطلقة. فمن "بين المبادئ الحاكمة لحقوق الإنسان عموما والتي تأصلت خلال العقود الماضية،

⁶ اليونيسكو؛ كلّ البشر: كتاب مدرسيّ في التربية على حقوق الإنسان، باريس- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تونس- المعهد العربيّ لحقوق الإنسان، 2001، ص 20.

⁷ Sagesser (C) ; Les Droits de l'Homme, CRISP, « Dossiers du CRISP », 2009/N°73,p11

⁸ زهير اليعكوبي؛ حقوق الإنسان بين التأسيس والنقد، الفكر العربيّ المعاصر، العدد 171-172، شتاء - ربيع 2016، ص 49.

⁹ علي بن حسين المحجوبي؛ حقوق الإنسان بين النظرية والواقع، عالم الفكر، العدد4، المجلد 31، أبريل يونيو 2003، ص 8.

¹⁰ Il s'agit bel et bien ici non plus d'être comme les autres, mais d'être autre. Touraine (A) ; Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Paris, fayard, 2005, P237



المبدأ الذي يقضي بأن الأصل في حقوق الإنسان أنها عامة ومطلقة، أي يتعيّن الاعتراف بها لكلّ إنسان على وجه الإطلاق وفي جميع الأحوال...¹¹.

فضلا عن الطّابع المطلق لتلك الحقوق، فإنّ هذه الأخيرة "تتكامل فيما بينها بمعنى أنّ الأصل في هذه الحقوق هو ترابطها وعدم قابليّتها للانقسام أو التّجزئة"¹². بمعنى أنّه لا يمكن المفاضلة بينها، أو التمييز بين أصنافها على أساس المفاضلة فالقول "بمبدأ تكامل حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليّتها للتجزؤ، إنّما يجد مسوّغه في كونه الشّروط الضّروريّ لكفالة التّمتع بهذه الحقوق من جهة ولأنّه – أي هذا التّكامل- هو الذي يتيح للإنسان أينما وجد فرصة إشباع حاجاته الأساسيّة والمجتمعيّة بصفته إنسانا يعيش في إطار جماعة سياسيّة منظمّة"¹³.

من هنا نخلص إلى أنّ حقوق الإنسان حقوق متأصّلة في الإنسان، بفقدانها يفقد إنسانيّته. وهي حقوق كونيّة شاملة لكلّ البشر ومترابطة لا مفاضلة بينها. وكلّ مفاضلة هي في الأخير انتهاك لها. وحقوق الإنسان، فضلا عن ذلك كلّها، جوهر الديمقراطيّة ونواة المواطنة، إذ لا معنى للحديث عن الديمقراطيّة والمواطنة في غياب حقوق الإنسان. لأنّ الديمقراطيّة تركز على وجود مواطنين فاعلين. والمواطن "كائن حيّ لا يستقيم وجوده من دون التّمتع إلى جانب الحقوق السياسيّة بحقوق اقتصاديّة واجتماعيّة وحتى ثقافيّة"¹⁴.

ب. الانتقال الديمقراطيّ

قدّمت تعريفات مختلفة للانتقال الديمقراطيّ من ذلك كونه "الانتقال من نظام استبداديّ إلى نظام ديمقراطيّ". وقد ظهر لأوّل مرّة في السّياق الإسبانيّ في إشارة إلى الانتقال من نظام الجنرال فرانكو الاستبداديّ إلى النّظام الديمقراطيّ. وقد صارت المقولة شائعة في التّسعينات مع تفكّك الكتلة السّوفيّاتيّة. وقد تمّت بلورة براديجم جديد في العلوم السياسيّة "علم الانتقال" la transitologie حيث قام الباحثون ولأزوالوا بإجراء العديد من المقارنات بين الدول، بهدف تحديد مراحل التحوّل الديمقراطيّ لمساعدة أولئك الذين ينخرطون فيه"¹⁵. وكذلك باعتباره «عملية تطبيق القواعد الديمقراطيّة سواء في مؤسّسات لم تطبّق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليّات وإجراءات يتمّ اتخاذها للتحوّل من نظام غير ديمقراطيّ إلى نظام ديمقراطيّ مستقرّ"¹⁶.

يكون الانتقال الديمقراطيّ بناء على ما سبق، عملية تحوّل من نظام استبداديّ إلى نظام ديمقراطيّ. و"نبتع أهميّة هذه العمليّة من أنّها تمثّل مرحلة تحوّل جوهريّ في طبيعة النّظام السّياسي، وفي علاقة الدولة بالمجتمع، ومن ثم

¹¹ أحمد الرّشيدي؛ المرجع السّابق، ص 128.

¹² المرجع نفسه، ص 129.

¹³ المرجع نفسه، ص 129.

¹⁴ أحمد بن الحسين المحجوبي؛ المرجع السّابق، ص 9.

¹⁵ Navarre (M); Cinq questions –clés sur les transitions démocratiques, Sciences humaines, Les grands dossiers des sciences humaines, N°62, Mars-Avril-Mai 2021, p24

¹⁶ بلقيس أحمد منصور؛ الأحزاب السياسيّة والتحوّل الديمقراطيّ، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004، ص 29، ورد عند لقرع بن علي؛ أزمة التحوّل نحو الديمقراطيّة في الجزائر، 1989-2014، المجلّة العربيّة للعلوم السياسيّة، العدد 45-46، 2015، ص 57.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

فإنّها مرحلة "تأسيسية" تؤثر في شكل النظام الجديد وسماته، وتُلقي بظلالها على مسار التطور الذي يأخذه النظام¹⁷ بمعنى أنّ عملية الانتقال الديمقراطي هي مسار processus يفضي إلى إرساء نظام سياسي ديمقراطي. ويلامس هذا المسار بعدين اثنتين، بعد ثقافي وبعد مؤسّساتي.

ويُشير البعد الثقافي إلى "تعميق مبدأ المواطنة، وجوهرها المساواة في الحقوق والحريّات والواجبات، وتوسيع دائرة المشمولين بها..."¹⁸. وخلال هذه العملية تبدأ ثقافة سياسية جديدة في التبلور، بحيث "تتعرّض قيم الجماعة السياسية للتغيير، فقيم الطّاعة والوحدة التي سادت في النّظم السلطوية تحلّ محلّها قيم التعدّد والتنوّع والتنافس، وأنماط السلطة ذات الطّابع الهراري (الهرمي) تحلّ محلّها أنماط أكثر تعقيدا تتطلب بناء التحالفات والشبكات والسعي إلى تحقيق التوافق السياسي بين الأراء"¹⁹. و"أمّا البعد المؤسّسي فإنه يشير إلى تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وإعادة توزيع لموارد السلطة والتفوذ في المجتمع، وتوسيع دائرة المشاركة فيهما، وبروز مراكز سياسية واجتماعية جديدة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال"²⁰، فالانتقال الديمقراطي مسار تحوّل من حكم يقتضي تحوّلًا في الثقافة وفي المؤسّسات بحيث تسود ثقافة المواطنة، وتحتضن المؤسّسات التعددية والتنوّع.

5. حقوق الإنسان في تونس قبل شتاء 2010-2011

أ. حقوق الإنسان في تونس في مرحلة ما قبل الاستعمار: مكّون من مكّونات رؤية النخبة لتحديث البلاد وعصرنتها

عند تعقّب مسار حقوق الإنسان في تونس تستوقفنا بعض المحطّات المهمة التي سجّلت فيها حقوق الإنسان حضورها. ففي سنة 1846 مثلاً تمّ إلغاء العبودية في تونس بقرار من أحمد باي في 28 محرّم 1262 هـ (28 جانفي 1846). وبذلك تكون تونس سبّاقة في الاعتراف بمبدأ المساواة والحريّة لكلّ البشر. ولهذا "يمثّل قرار إلغاء الرّق وتحرير العبيد في جانفي 1846 قرارا رائدا في العالم الإسلامي بل في العالم بأسره..."²¹.

ومن المحطّات الأخرى التي ينبغي التوقّف عندها تلك المتّصلة بمساهمات رواد الإصلاح التونسيين مثل خير الدين التونسي ومحمود قبادو والجنرال حسين... الخ. فقد اشتغل هؤلاء المصلحون على تحديث الإيالة التونسية وكان هاجسهم أن تواكب التقدّم الأوروبي، فبحثوا عن مكّامن ذلك التقدّم فوجدوها في الأمن والعدل بحسب عبارة

¹⁷ علي الدّين هلال؛ الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد 479، ديسمبر 2019، ص 87.

¹⁸ المرجع نفسه، ص 88-89.

¹⁹ المرجع نفسه، ص 88.

²⁰ المرجع نفسه، ص 88.

²¹ خليفة شاطر؛ المشروع الإصلاحي بين الطّموح والواقع، ضمن خليفة شاطر (إشراف)؛ تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني: من العهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2007، ص 295.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

خير الدين²² الذي استرعت اهتمامه الحرية لدى الأوروبيين فحدّد معانها لديهم بمعنيين المعنى الشخصي والمعنى السياسي. فأما الحرية الشخصية فهي "إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم بحيث أنّ الإنسان لا يخشى هزيمة في ذاته ولا في سائر حقوقه، ولا يحكم عليه بشيء لا تقتضيه القوانين المتقرّرة لدى المجالس... وبالجملة فإنّ القوانين تقيّد الرّعاة كما الرّعية"²³. وأما الحرية السياسية فهي "تطلب من الرّعايا التّداخل في السياسات الملكيّة والمباحثة فيما هو الأصلاح للمملكة..²⁴ وفي تحديد خير الدين لمواطن قوّة أوروبا (العدالة، الأمن، الحرية، المساواة أمام القانون، المشاركة في صنع السياسة العامة...)، نجد دعوة ضمنيّة إلى إعمال تلك الحقوق حتّى يتسنى تعصير تونس وتحديثها. وقد أثمرت جهود نخبة المصلحين صدور نصّين مهمّين تضمّنوا مبادئ حقوق الإنسان وهما عهد الأمان (1857) الذي بُني على أربعة أركان وهي: في أمانة الدين وفي أمانة النفس وفي أمانة المال وفي الأمانة على العرض²⁵ ودستور 1861 الذي "كان أوّل دستور في العالم العربيّ الإسلاميّ قاطبة، وهو بمثابة الزلزال في الحياة السياسيّة التونسيّة، إذ لم يكن أحد يتصوّر أنّه سيقع في يوم ما وضع حدّ للاستبداد السياسيّ الرّهيب الذي جثم على البلاد منذ عصر قرطاج البونيّة (814 ق م- 264 ق م). وهكذا تحوّل التونسيّون -بفضل هذا الدّستور- نظريًا على الأقلّ من رعايا إلى مواطنين..."²⁶.

ولعلّ أهمّ ما ميّز دستور 1861 أنّه "حدّد من السّلطة المطلقة للباي وفصل بين السّلطات الثلاث التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة..."²⁷ من ناحية وضمن مجموعة من الحقوق مثل الأمن على النفس والعرض والمال (الفصل 86) والمساواة أمام القانون (الفصل 88) وحقّ التنقّل من الوطن وإليه (الفصل 92) الخ. ومما سبق، نخلص إلى أنّ حقوق الإنسان كانت حاضرة في تونس قبل الاستعمار حتّى وإن اكتست طابعا نخبويًا. بعبارة أخرى كانت حقوق الإنسان من الدعامات الأساسيّة التي رغب المصلحون في اعتمادها مدخلا لتحديث البلاد. صحيح أنّ لضغوط ممثلي الدّول الأجنبيّة في تونس دورا في إصدار نصّي عهد الأمان ودستور 1861 لأنّ هذه الإصلاحات الدستوريّة تمّ وضعها في إطار تاريخيّ يتّسم بـ "التّسرّب الاقتصاديّ الأوروبيّ وما رافقه من هيمنة بعض القناصل وتدخّلهم لصالح جالياتهم"²⁸، إلّا أنّ "المصلحين التونسيّين وجدوا الفرصة سانحة لتجسيم هذه

²² يقول خير الدين "إنّما بلغوا تلك الغايات والتّقدّم في العلوم والصناعات والتنظيمات المؤسّسة على العدل السياسيّ وتسهيل طرق واستخراج كنوز الأرض بعلم الرّزاعة والتّجارة وملاك ذلك كلّ الأمن والعدل اللذان صارا طبيعة في بلدانهم...". خير الدين التونسيّ؛ أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، قرطاج، بيت الحكمة، 1990، ص 133.

²³ خير الدين التونسيّ؛ المرجع السّابق، ص 222.

²⁴ المرجع نفسه، ص 222.

²⁵ للمزيد حول هذه الأركان، يرجى الرّجوع إلى وثيقة عهد الأمان وإلى عبد الفتّاح عمر وقيس سعيّد، شرح قواعد عهد الأمان، ضمن عبد الفتّاح عمر وقيس سعيّد؛ نصوص ووثائق سياسيّة تونسيّة، تونس، مركز الدّراسات والبحوث والنّشر، كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة 1987، ص 14-16.

²⁶ الهادي التّيمومي؛ تونس والتّحديث: أوّل دستور في العالم الإسلاميّ، صفاقس، دار محمّد علي الحامي للنّشر، 2010، ص 119.

²⁷ المرجع نفسه، ص 119.

²⁸ خليفة شاطر؛ المرجع السّابق، ص 299.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

المبادرة وتعميقها وإكسابها بعد شموليًا يتجاوز مطالب القناصل لصالح جالياتهم²⁹. وبعبارة مغايرة، لقد كان رواد الإصلاح في تونس على بينة من أهمية حقوق الإنسان لعصرنة البلاد، إلا أن الاستعمار الفرنسي الذي جثم على البلاد بين سنتي 1881 و1956 حال دون استمرار الحركة الإصلاحية ودون توسع المطالب الحقوقية.

ب. حقوق الإنسان زمن الدولة الوطنية بين الإرجاء ومفارقة النص للواقع

باستقلال تونس سنة 1956 تبنت النخبة السياسية المدخل التشريعي والقانوني لإرساء الدولة وإعمال حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار جاءت مجلة الأحوال الشخصية (1956) لتضمن حقوق المرأة داخل الأسرة التونسية وقانون 4 نوفمبر 1958 المتعلق بالتعليم بضمن حقوق الأطفال في التعليم. ويظل صدور الدستور (1959) أهم حدث تشريعي لأن هذا النص تبنى النظام الجمهوري باعتباره "خير كفيل لحقوق الإنسان وإقرار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ولتوفير أسباب الرفاهية بتنمية الاقتصاد واستخدام ثروة البلاد لفائدة الشعب، وأنجع أداة لرعاية الأسرة وحق المواطنين في العمل والصحة والتعليم"³⁰.

وقد ضمن دستور 1959 حقوقًا مختلفة من قبيل حرمة الفرد (الفصل 5) وحرية المعتقد (الفصل 5) والمساواة في الحقوق والواجبات وأمام القانون (الفصل 6) والحق النقابي... الخ، إلا أن النخبة السياسية ارتأت إرجاء إعمال جل تلك الحقوق متذرعة بذريعتين اثنتين هما الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية. ولم تختلف تونس في ذلك عن سائر الدول العربية بل وعن دول أخرى ارتأت تعطيل تمتع الشعوب بحقوق الإنسان لذرائع ثلاث، "نعني بها ذريعة التضح السياسي في عامة الأوساط الشعبية...، ثم ذريعة الوحدة الوطنية وهاجس العداوات العشائرية والطائفية والخلافات السياسية، وأخيرًا ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"³¹.

لقد نجم عن الإرجاء الذي اتبعته النخب السياسية مفارقة النص للواقع، فالدستور ينص على حقوق والواقع اليومي يشهد انتهاكا لتلك الحقوق في بلد اختار نظام الحزب الواحد بعد أن تحوّل اسم الحزب الحاكم إلى الحزب الاشتراكي الدستوري سنة 1964 في مؤتمر بنزرت الذي "حوّل عمليًا الحزب الحاكم إلى حزب الحاكم، أي إلى حزب يمثل الحكومة بعد أن كان يمثل قطاعات عريضة من الشعب"³². وقد قامت "الحكومة بداية من 1963 ببعث شعب مهنية تأتمر بأوامر الحزب الحاكم داخل المؤسسات الاقتصادية وتنافس نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل. كما أن مجلة الشغل الصادرة عام 1966 تضمنت تضييقات على ممارسة حق الإضراب. أمّا بداية من فاتح جانفي 1963 فأصدرت الدولة أمرا بمنع الحزب الشيوعي التونسي وجريدة "منبر التقدّم اليسارية" المستقلة"³³. وبذلك تكون حقوق الإنسان في دستور 1959 مسألة نظرية بالأساس، ولم يقع إعمالها في الحياة اليومية إلا بما ينسجم مع رؤية الحاكم، وهو الأمر الذي استمر لاحقًا حتى بعد دستور 2002 الذي صدر إثر

²⁹ المرجع نفسه، ص 299.

³⁰ من توطئة دستور الجمهورية التونسية لسنة 1959.

³¹ مصطفى الفيالي؛ نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات، ضمن مجموعة مؤلفين؛ حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 25.

³² الهادي التيمومي؛ تونس 1956-1987، صفاقس؛ دار محمد علي الحامي للنشر، 2006، ص 77.

³³ المرجع نفسه، ص 78.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

استفتاء 26 ماي 2002 والذي نصّ في فصله الخامس على أن "تضمن الجمهورية التونسية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها".

لم يعرف إعمال حقوق الإنسان تحسّنا بعد صدور دستور 2002 واستمرت مفارقة النصّ للواقع على الرّغم من أنّ مسألة الإجراء لم تعد تُثار نظرا إلى أنّ رئيس الجمهورية الثاني كان قد أعلن منذ 7 نوفمبر 1987 تاريخ تولّيه الحكم أنّ الشعب التونسيّ "بلغ من الوعي والنّضج ما يسمح لكلّ أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظلّ نظام جمهوريّ يولي المؤسّسات مكانتها ويوفّر أسباب الديمقراطية المسؤولة".³⁴

كانت نتيجة هذه المفارقة على مستوى الحقوق السياسيّة دخول البلاد في تعدّدية شكليّة عمّقت هيمنة الحزب الحاكم الذي صار يسمّى التجمّع الدستوري الديمقراطيّ. وفسح المجال للرئيس للتّرشح لمرة مفتوحة بعد أن حدّد تنقيح الدستور سنة 1988 فترات الرئاسة بفترتين. كما استمرّ التعذيب والاعتقال غير القانوني³⁵. وعلى مستوى الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة لم تكن الحصيلة أفضل "حيث كان الخطاب السياسيّ الرّسميّ في اتّجاه والفعل السياسيّ على الأرض في الاتّجاه المعاكس تماما، إذ أنّ التّصريحات الرّسميّة كانت تقدّم صورة مشرقة عن الإنجازات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي حقّقتها تونس إلّا أن تلك الإنجازات كانت موجودة نسبيا على الشّريط الساحليّ أمّا باقي المناطق الداخليّة فقد كانت تعاني الحرمان والتهميش، وهذا ما خلق أزمة ثقة بين السلطة والمواطنين على امتداد عقدين من حكم الرئيس بن علي"³⁶.

وقد تجلّت هذه المفارقة بين النصّ والواقع أكثر على مستوى الحقّ في الشغل. فحسب تقرير البنك الدولي الذي يعود إلى شهر مارس 2008، فإنّ نسبة بطالة أصحاب الشهادات الجامعيّة في ارتفاع مطّرد حيث كانوا سنة 2006-2007 ما يربو على 336000 عاطل بينما كان عددهم في السنة السابقة 121800 عاطل وكذلك في استقصاء يعود لسنة 2005 لعينة من 4800 صاحب ديبلوم تبيّن أن قرابة نصفهم عاطلون عن العمل"³⁷. وقد دفع هذا التّضارب بين الخطاب والواقع بعض الدبلوماسيّين الأجانب إلى الإشارة إلى ذلك، ومن الأمثلة على ذلك "تقرير السفير الأمريكي بتونس لسنة 2008 والذي وصف فيه النّظام السياسيّ التونسيّ بأنّه شبه مافيو... وأنّ تونس دولة بولييسيّة فيما قليل من حريّة التّعليم ومشاكل خطيرة بحقوق الإنسان"³⁸.

ودون الخوض في مزيد من التّفاصيل، نقول إنّ تونس المستقلّة تعاطت مع منظومة حقوق الإنسان إلى حدود شتاء 2010-2011 على أنّها مضمونة بالدستور دون إعمالها في الواقع اليوميّ، حتّى أنّ تلك الحقوق وما لفّ بها من فعاليات مثل جائزة رئيس الجمهورية لحقوق الإنسان كانت شعارات بل إنّ توقيع تونس على الاتّفاقيات الدوليّة

³⁴ من بيان 7 نوفمبر 1987.

³⁵ أنظر منظّمة العفو الدوليّة؛ تونس: التعذيب والاعتقال غير القانوني والمحاكمات الجائرة، مايو /أيار 2008، رقم الوثيقة AI Index:MDE30/005/2008

³⁶ محمّد سليمان ومصطفى مرضي؛ تجربة الانتقال الديمقراطيّ في تونس: فرص ومخاطر، مجلّة البحوث في الحقوق والعلوم السياسيّة، المجلّد 07 العدد 02، السنة 2021، ص 595.

³⁷ المرجع نفسه، ص 596.

³⁸ المرجع نفسه، ص 597.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

مثل اتفاقية مناهضة التعذيب لم تتجاوز في حالات كثيرة الإمضاء. فلا الحقوق السياسية أعملت ولا الحق في التنمية ضُمن ولا فُعلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي مقابل ذلك تفسى الظلم وتزايد الفقر وصارت المحسوبية والرشوة محدّتين للمعاملات. وقد "أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب وضع الرّجل المناسب في أماكن لا يستحقّها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه، كما أدت الرّشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميّر بعدم الشفافية وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسّسات الدولة خصوصا الأمن والقضاء والإدارة"³⁹. وهكذا أفضت مفارقة النّص للواقع إلى انتفاضة شعبية أجبرت الرئيس على مغادرة البلاد.

6. حقوق الإنسان في تونس زمن الانتقال الديمقراطي: عندما تختار النّخبة السياسية المفاضلة بين حقوق الإنسان

من المعروف أنّ الشباب هم الفاعلون الأساسيون في الثورة التونسية—كما هو الأمر في بقية الثورات العربية—لكن "مفردة الشباب في توصيف هؤلاء الفاعلين وحركتهم، لا تحيلنا إلى فئة اجتماعية أو عمرية. إنّها تحيل أساسا إلى المهتمّين الذين يشعرون بالتمّيش، وهؤلاء كما نعرف ينتمون إلى الأعمار كلّها. وقد بيّن بيار بورديو في دراسة مهمّة له بعنوان "الشباب كلمة"، أنّ المفردة تشير إلى علائق وأدوار ومواقع اجتماعية أكثر ممّا تحدّد فئة عمرية أو اجتماعية"⁴⁰. وقد "مثّل تحسين الوضع الاقتصاديّ المطلب الرئيس للشعب التونسيّ عموما في أثناء المدّ الثوري في تونس، إضافة إلى التّمنية الجهوية والمساواة بين الجهات والمناطق"⁴¹. وهو ما يعني أنّ الفاعلين الجدد ركّزوا في مطالبتهم على الحقوق الاجتماعية من شغل وتنمية... الخ. ومن هنا فإنّ تحليل المقاربة يقتضي التّركيز على بعدين أولهما مدى تمّتع الشباب بحقوق الإنسان وهو الفاعل الرئيسي في الثورة، وثانيهما مدى احترام النّخب السياسية لمبدأ جوهريّ وهو ترابط تلك الحقوق.

كتب الباحث التونسيّ زهير بن جنّات "لئن كان من الطبيعيّ أن يشتعل فتيل الاحتجاج الاجتماعيّ قبل سنة 2010 نظرا لتواتر الأزمات الاقتصادية وانسداد أفق الانتقال السياسيّ وإصرار النظام على انتهاج خيار الاستبداد السياسيّ وخنق الحريّات، فإن ما حصل في تونس بعد إسقاط نظام الرئيس بن علي في مرحلة أولى ومباشرة مرحلة جديدة تأسيسية، وحتى بعد إقرار دستور 27 جانفي 2014 لم يقطع على ما يبدو مع الأسباب التّقليدية التي كانت باستمرار المصدر الأساسيّ لاندلاع موجات الاحتجاج والرّفص الجماعيين، وليس أدلّ على ذلك ممّا تعرفه البلاد بين الفينة والأخرى من احتجاجات اجتماعية ومبادرات فعل جماعيّ وتظاهرات مختلفة صارت تمثّل بوضوح

³⁹ سمّية عطاوة وهشام درويش؛ دور التّضيق على حريّة الإعلام والتّعبير في تفسّي ظاهرة الفساد في تونس: دراسة مقارنة قبل الثورة وبعده، مجلة الدّراسات الإعلامية، المركز الديمقراطيّ العربيّ، برلين ألمانيا، العدد الثّامن، أغسطس 2019، ص306.

⁴⁰ كمال عبد اللّطيف؛ مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافيّة للثورات العربية، ضمن مجموعة مؤلّفين؛ الانفجار العربيّ الكبير: في الأبعاد الثقافيّة والسياسية، الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص27.

⁴¹ حمزة المصطفى وصوفية حنازلة؛ العقدة الجيلية في الانتقال الديمقراطيّ بعد الثورات الشعبية: الشباب التونسيّون وتحديات استدامة التوافق السياسيّ، ضمن مجموعة مؤلّفين، الشباب والانتقال الديمقراطيّ في البلدان العربية، الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص364.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

مكونات أساسية للمشهد السياسي والاجتماعي العام لا تقل أهمية عن مختلف أنواع المبادرات المؤسسية المنظمة وغير المنظمة الرسمية وغير الرسمية⁴².

لفهم هذا الواقع الذي يبرز تعثراً في أعمال حقوق الإنسان أدى إلى احتجاجات جماعية، سنتوقف عند بعض المؤشرات المهمة منها تزايد أعداد التّنظيمات السياسية حتى أن عددها قارب المائتين وخمسين حزبا سياسيا وهذا النمو في أعداد تلك التّنظيمات مؤشّر - ولو إلى حدّ - على وضع الحقوق السياسية وكذلك تنامي أعداد التّنظيمات المدنية (الجمعيات) التي بلغ عددها 23676 جمعية في نوفمبر 2020⁴³ الأمر الذي يعكس حضورا واضحا للحقوق المدنية والسياسية وهو حضور دعمه تكوّن مجلس وطني تأسيسي تعددي (بعد انتخابات 2011) وبرلمانين تعدديين (بعد انتخابات 2014 و 2019)، وتناوب عدد من الرؤساء على قصر قرطاج. ولكن هذه الحقوق السياسية شابتها شوائب منها ما سُعي بالسياسة الحزبية حيث غادر النواب الكتل التي ترشّحوها إلى الانتخابات من خلالها وفازوا بمقاعد بسبب برامجها، الأمر الذي أفقدهم ثقة الشعب، وخاصة الشباب الذي صار ينظر إليهم على أنّهم يلهثون وراء مصالحهم لا غير، وأنهم لا يلتزمون بما عاهدوا عليه الشعب. وهنا تصبح مسألة القدوة في أعمال الحقوق السياسية غائبة. فالنّخب الحزبية لم تكن قدوة للشباب وأظهرت تهاافتا على المناصب ومن ثمّ أفقدت الحقوق السياسية بل الديمقراطية نفسها هويتها، لأنّ هذه الصفوة السياسية اختزلت الحق في المشاركة في الحياة السياسية في أبعاده المختلفة في الانتخابات "غير أنّ الانتخابات ليست كلّ ما في الديمقراطية من معنى"⁴⁴ خاصة وأنّ تلك الانتخابات التي شملت المجال المحلي (البلديات) لم تثمر تغييرا ملموسا في حياة ساكنة تلك البلديات.

ومن المؤشرات الأخرى التي ينبغي التركيز عليها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فالثورة التونسية في نظر الكثيرين "اجتماعية الطابع ولم تكن ثورة حرية كما وصفتها الصحافة الغربية"⁴⁵ بمعنى أنّ الثورة التونسية كانت ذات طابع اجتماعي اقتصادي بالأساس، ولعلّ ما شهدته تونس سنة 2011 من "موجة هجرة غير نظامية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر، عشرات الآلاف من الشباب أساسا يركبون البحر في ظلّ ما يعرف ب"الحرقة" شباب من الجنسين..⁴⁶ أكبر دليل على ذلك الطابع، حيث استغلّ آلاف الشباب فترة الاضطرابات ليقدّموا على مغادرة البلاد باحثين عن تحقيق الحلم بعيش كريم وإن كان عبر المخاطرة وركوب البحر، وهو الأمر الذي ظلّ مستمرّا إلى اليوم ففي ولاية تطاوين قُدّر "عدد المهاجرين نحو صربيا منذ بداية العام بما يقارب 12 ألف مهاجر، بينما تتحدّث أرقام

⁴² زهير بن جنات؛ المفاضلة بين الحقوق والحريات تشريع لانتهاك حقوق الإنسان (تحليل منشورات نشطاء الحركات الاجتماعية على فايسبوك أثناء فترة الحجر الصحي الشامل)، ضمن وحيد الفرشيشي، في اللاتفاضلية بين الحقوق والحريات: في علاقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحريات الفردية، تونس، ديسمبر 2020، ص 33.

⁴³ عن موقع حقائق أون لاين <https://www.hakaekonline.com> بتاريخ 14-11-2020 (23:26)

⁴⁴ محمّد عابد الجابري؛ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 16.

⁴⁵ Jaldi (A) ; Tunisie : La démocratie à l'épreuve de la transition économique, Rabat, Policy Center for the New South, 2021, p8

⁴⁶ عبد الستار السحباني؛ الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية للتمثيلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات، تونس، منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2016، ص 9.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

أخرى غير رسمية عن 15 ألف مهاجر من مدينة عدد سكانها في حدود 150 ألف ساكنا⁴⁷. بمعنى أنّ المشهد السياسي الذي احتلته نخب سياسية تقليدية يمينية ويسارية ذات خلفيات ايديولوجية حكمت نظرتها للحكم ولحقوق الإنسان، لم يسهم في تمكين الشباب من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بل إن بعض هذه الحقوق عرف تراجعاً، ولعلّ كثرة المنقطعين عن التعليم دليل على ذلك. فقد كشف وزير التربية سنة 2019 أنّ "280 تلميذا ينقطعون يوميًا عن الدراسة، مشيراً إلى أنّها ظاهرة تهمسّ أساساً الذكور وتكبّد الدولة 1135 مليون دينار أي ما يمثل نسبة 20 بالمائة من ميزانية وزارة التربية... وارتفع عدد المنقطعين عن الدراسة من سنة إلى أخرى حيث بلغ عددهم السنة الماضية 101 ألف منقطع وأكثر من 526 ألفاً خلال السنوات الخمس الأخيرة"⁴⁸.

وإلى جانب الضرر الذي لحق بالحق في التّمدن نقف على مؤشّر آخر يعكس صدعا آخر في الحقوق الاجتماعية وهو ارتفاع البطالة. فوفقاً "لنتائج المسح الوطني حول عدد السّكان والتّشغيل للثلاثي الثالث من سنة 2021، التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء ونشرها في تقريره الخاصّ بشهر نوفمبر 2021، فإنّ نسبة البطالة ارتفعت بـ0.5 نقطة مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2021 لتبلغ 18.4 بالمائة... ووفقاً لتقرير المعهد الوطني للإحصاء فقد حافظت المناطق الغربية للبلاد التونسية والجنوب التونسي على أعلى نسبة من البطالة. فقد بلغت 33 بالمائة بالشّمال الغربي و26.3 بالمائة بالجنوب الغربي و22.5 بالمائة بالجنوب الشرقي، وهي معدّلات تتجاوز المعدّل الوطني بين أربع وأربعة عشر نقطة"⁴⁹.

يعكس ارتفاع البطالة عدم تمتّع شريحة واسعة من الشباب التونسي لاسيّما أولئك القاطنين بالمناطق الدّاخلية بالحق في الشغل وهو الحق الذي خرجوا من أجله. ويفسرّ ارتفاع نسب البطالة بعد عدّة سنوات من الثّورة التونسية بعوامل عدّة منها أنّ "فترة الانتقال الديمقراطي اقتصرّت على معالجة الجانب السياسي وإهمال شبه تامّ لإشكالية التّمنية وضرورة مراجعة المنوال الحالي"⁵⁰. وبهذا نكون أمام صورة مغايرة لتلك التي عاشتها تونس بعد الاستقلال حيث تمّ إرجاء الحقوق السياسية إلى حين تحقّق التّمنية حيث تمّ إعطاء الأولوية للسياسي على حساب الاقتصادي والاجتماعي وفي ذلك إخلال بمبدأ ترابط حقوق الإنسان وتكاملها.

وبعبارة أخرى، شكّلت المقاربة التجزيئية لحقوق الإنسان حجر عثرة للانتقال الديمقراطي في تونس لأنّ "الديمقراطية لا تمارس بشكل فعليّ إلاّ عندما يكون الناس يعيشون في مأمّن ضد غوائل الفقر والمرض والبطالة، وإذا لم يتحقّق الاستقرار والتّقدّم في حياتهم فسيبقى هؤلاء مهدّدين بأنّ تحكمهم أنظمة سلطوية"⁵¹. بمعنى أنّ تضمين الحقوق الاجتماعية في الدستور وتأكيد البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية على العدالة الاجتماعية

⁴⁷ محمّد بالطيّب؛ من تطاوين إلى صربيا: دولة الكزاوي؛ عن موقع khatt30.com (أغسطس 2022) /شوهده يوم 2022/9/27

⁴⁸ ارتفاع الانقطاع المدرسيّ يفاقم متاعب التّعليم العموميّ في تونس، عن موقع alarab.co.uk (شوهده 2022/9/23 / 17:03)

⁴⁹ ارتفاع نسبة البطالة في تونس لتبلغ 18 فاصل 4 بالمائة خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021، عن موقع ar.businessnews.com.tn (شوهده في 2022/9/23، 17:22)

⁵⁰ عبد الجليل البدوي؛ الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، ضمن مسعود الرمضاني (تقديم)؛ تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2017، ص 64.

⁵¹ مصباح الشيباني؛ مازق ثورة "الشعب يريد" ومآلاتها: مقاربة سوسيولوجية في عقل ما قبل الثورة، قليبية، زينب للنشر 2018، ص 42.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

"التي تم إدراجها في برامج مختلف الأحزاب السياسية على اختلاف مرجعياتها الفكرية والأيديولوجية..."⁵² لا يعدّ كافياً لإعمال تلك الحقوق بل سيؤدّي إلى فقدان ثقة الشباب في الفاعلين السياسيين وما تراجع نسب مشاركة الشباب في الانتخابات إلا مؤشّر على ذلك. وقد ضاعفت جائحة كورونا من إحباط الشباب نظراً لتأثيراتها السلبية على الاقتصاد التونسي، حيث أسهمت جائحة كورونا من جهتها في تعميق مفارقة النصّ للواقع في مجال حقوق الإنسان، فقد أفضى تعاطي الدولة مع تلك الجائحة إلى "تغييب عديد المواطنين غير المدرجين بسجلات الضمان الاجتماعي والذين لا يعتبرون في نظر الدولة من المعوزين والفئات المهمشة، مع العلم أنّ عدد هؤلاء كبير جداً في تونس كما تتميز حياتهم أساساً بكسب قوتهم وقوت عائلاتهم بالعمل اليوميّ بما معناه أن الدولة التونسية قامت هنا بإقصاء شريحة من المجتمع وإلزامها بالبقاء في البيوت دون القيام بإجراءات فعلية تخصّصهم"⁵³، هذا فضلاً عن الخسائر التي كبدتها الجائحة للاقتصاد التونسي وفاقمت من أزمته وهو المتأزم أصلاً.

أدت المقاربة التجزيئية والتفضيلية لحقوق الإنسان إلى تعثّر في مسار الانتقال الديمقراطي، بمعنى أن هذا الأخير يتطلب أكثر من وضع نصوص تضمن حقوق الإنسان، وأكثر من ممارسة الحقوق السياسية، إنّه يقتضي ثقافة حقوقية متينة ومنوالة تنموياً ييسر إعمال حقوق الإنسان باعتبارها منظومة مترابطة لأنّ التشبّث بالمنوال الاقتصادي الحالي لا يساعد على تبيئة ثقافة حقوقية لا تفاضل بين حقوق الإنسان ولا تستثني الشباب من تصوّر إعمالها وتفعيلها في المعيش اليوميّ.

⁵² المرجع السابق، ص 152.

⁵³ آية بوضيحي؛ تعميق اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المجتمعية في زمن الوباء (مقاربة قانونية). كراسات منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الكراس عدد 04، 2020، ص 54.



خاتمة

كانت حقوق الإنسان عاملا مباشرا لاندلاع الثورة التونسية، ولكنّ تعاطي النّخب السياسيّة معها في فترة الانتقال الديمقراطيّ طغت عليه نظرة اختزاليّة أعطت الحظوة للحقوق السياسيّة على حساب الحقوق الأخرى وخاصّة منها الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وقد ساهمت كورونا في مزيد تهميش هذه الحقوق الأخيرة الأمر الذي جعل مسار الانتقال الديمقراطيّ يعرف تعثّرا يعود في جزء منه إلى طبيعة المقاربة في إعمال حقوق الإنسان والتي نظرت إليها بمنظار نخب سياسيّة بحثت في المرحلة الانتقاليّة عن تعويض ما حُرمت منه طيلة عقود من عمل سياسيّ حتّى أنّ الفعل السياسيّ أصبح أقرب إلى التّعبير عن إثبات أمام الآخر منه إلى طريقة في إدارة الشأن العام والبحث عن المشترك، ومن ثمّ عن إعمال حقوق الإنسان في شموليّتها وترابطها. فحقوق الإنسان وإن لم تكن معطى جديدا بالنسبة إلى تونس التي سجّل تاريخها محطات مهمّة في مجال حقوق الإنسان (إلغاء الرّق سنة 1846/ حقوق المرأة سنة 1956...)، فإنّ تعاطي الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين معها في مرحلة الانتقال الديمقراطيّ أبان عن هوة تفصل التشريع عن الواقع. فهؤلاء الفاعلون أجمعوا على مركزيّة حقوق الإنسان في الحراك الذي عاشت على وقعه تونس منذ شتاء 2010-2011، إلا أنّهم انتصروا في استراتيجيّاتهم لإعمال حقوق الإنسان إلى الحقوق السياسيّة والمدنيّة على حساب الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة الأمر الذي عمّق هشاشة المناطق الداخليّة وانعكس سلبا على مستوى عيش شرائح واسعة من التونسيّات والتونسيين الأمر الذي انعكس سلبا على مسار الانتقال الديمقراطيّ برّمته. لقد كرّست استراتيجيّات الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في مرحلة الانتقال الديمقراطيّ مفارقة النّص للمواقع كلّما اتّصل الأمر بحقوق الإنسان في تونس.



لائحة المراجع

1. المراجع باللّغة العربيّة

1. بن علي (زين العابدين)؛ بيان 7 نوفمبر 1987.
2. بن علي (لقرع)؛ أزمة التحوّل نحو الديمقراطية في الجزائر، 1989-2014، المجلة العربيّة للعلوم السياسيّة، العدد 45-46، 2015.
3. بوصحيح (آية)؛ تعميق اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المجتمعية في زمن الوباء (مقاربة قانونية)، كراسات منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الكراس عدد 04، 2020.
4. التّونسيّ (خير الدّين)؛ أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، قرطاج، بيت الحكمة، 1990.
5. التّيمومي (الهادي)؛ تونس والتّحديث؛ أوّل دستور في العالم الإسلاميّ، صفاقس، دار محمّد علي الحامي للنّشر، 2010.
6. الرّشّيدي (أحمد)؛ حقوق الإنسان في أربعة عقود: إنجازات كبيرة وإشكاليّات مستمرّة، السّياسة الدوليّة العدد 161، يوليو 2005، المجلّد 40.
7. الرّمضاني (مسعود) // (تقديم)؛ تونس: الانتقال الديمقراطيّ العسير، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2017.
8. السحباني (عبد الستار)؛ الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانيّة للتمثّلات الاجتماعيّة والممارسات والانتظارات، تونس، منتدى الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة 2016.
9. سليمان (محمّد) ومرضي (مصطفى)؛ تجربة الانتقال الديمقراطيّ في تونس: فرص ومخاطر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسيّة، المجلّد 07 العدد 02، السنة 2021.
10. شاطر (خليفة) // (إشراف)؛ تونس عبر التّاريخ، الجزء الثّاني: من العهد العربيّ الإسلاميّ إلى حركات الإصلاح، تونس، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2007.
11. الشيباني (مصباح)؛ مآزق ثورة "الشعب يريد" ومآلاتها: مقارنة سوسيولوجيّة في عقل ما قبل الثورة، قليبية، زينب للنشر 2018.
12. عطاوة (سميّة) ودرويش (هشام)؛ دور التّضيق على حرّية الإعلام والتّعبير في تفسّي ظاهرة الفساد في تونس: دراسة مقارنة قبل الثورة وبعده، مجلة الدّراسات الإعلاميّة، المركز الديمقراطيّ العربيّ، برلين ألمانيا، العدد الثّامن، أغسطس 2019.
13. الغالي (أمين) // (تقديم)؛ تقييم الانتقال الديمقراطيّ في تونس بعد 5 سنوات، تونس، مركز الكواكبي للتّحوّلات الديمقراطيّة، 2015.
14. الفرشيشي (وحيد)، في اللاتفاضليّة بين الحقوق والحرّيات: في علاقة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة بالحرّيات الفرديّة، تونس، ديسمبر 2020.



المقاربة التونسية لحقوق الإنسان وأثرها على الانتقال الديمقراطي

15. مجموعة مؤلفين؛ الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
16. مجموعة مؤلفين؛ حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
17. المحجوبي (علي بن الحسين)؛ حقوق الإنسان بين النظرية والواقع، عالم الفكر، العدد4، المجلد 31، أبريل يونيو 2003.
18. مدّاني (ليلى)/(إشراف)؛ إشكالية المؤسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي، أشغال الملتقى الوطني المنعقد يوم 8 ديسمبر 2020، جامعة بومرداس كلية الحقوق والعلوم السياسية بوداوا.
19. منظمة العفو الدولية؛ تونس: التعذيب والاعتقال غير القانوني والمحاکمات الجائرة، مايو/أيار 2008، رقم الوثيقة Al Index: MDE30/005/2008.
20. هلال (علي الدين)؛ الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد 479، ديسمبر 2019.
21. اليعكوبي (زهير)؛ حقوق الإنسان بين التأسيس والنقد، الفكر العربي المعاصر، العدد 171-172، شتاء - ربيع 2016.
22. اليونسكو؛ كلّ البشر: كتاب مدرسي في التربية على حقوق الإنسان، باريس- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تونس- المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2001.

II. بالفرنسية

1. Jaldi (A) ; Tunisie : La démocratie à l'épreuve de la transition économique, Rabat, Policy Center for the New South ,2021.
2. Donati (P) ; La Relation comme objet spécifique de la sociologie, Revue du Mauss, 2004/2, n°24.
3. Navarre (M) ; Cinq questions –clés sur les transitions démocratiques, Sciences humaines, Les grands dossiers des sciences humaines, N°62, Mars-Avril-Mai 2021.
4. Sagesser (C) ; Les Droits de l'Homme, CRISP, « Dossiers du CRISP », 2009/N°73.
5. Touraine (A) ; Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Paris, fayard, 2005.